المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلّد **21**، العدد **3**، **2025**
DOI: https://doi.org/10.35516/jjba.v21i3.2193

Effect of the Application of IFRS 9 on the Loan Loss Recognition Timeliness in the Banks of Gulf Cooperation Council Countries

Muiz Abu Alia [1*], *Islam Abdeljawad* [1], *Hiba Selwadi* [1], *Fayrouz Salahat* [1]

ABSTRACT

IFRS 9 replaced IAS 39 which was criticized following the financial crisis (2007-2009). IFRS 9 uses the expected credit loss (ECL) to estimate loan loss provision (LLP). With the aim of improving the loan loss recognition timeliness (LLRT), ECL requires incorporating the future expected information, in addition to the current and historical information, when estimating the LLP. Few studies have addressed this issue and confirmed the LLRT improvement. This study tries to provide new evidence from a different environment, as it estimates the effect of IFRS 9 adoption on the LLRT of the banks listed in the exchanges of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. The results indicate that the advantages of IFRS 9 have not been achieved, since no LLRT improvement has been observed; GCC banks consider only the current and historical information when estimating the LLP. Moreover, the results show that GCC banks may use the LLP for earnings and regulatory capital management. Accordingly, it is important to enhance regulatory oversight to ensure the appropriate application of IFRS 9 by these banks. Furthermore, the IASB should adequately consider the circumstances prevailing in different environments when issuing or modifying its standards.

Keywords: IFRS 9, IAS 39, GCC, LLRT.

1 Faculty of Business and Communication, An-Najah National University, Nablus, Palestine. muizabualia@najah.edu

Received on 5/1/2024 and Accepted for Publication on 10/6/2024.

© 2025 DSR Publishers/The University of Jordan.
All Rights Reserved. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

أثر تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على توقيت الاعتراف بخسائر القروض لدى البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي

معز أبو عليا[1]، إسلام عبد الجواد[1]، هبة سلوادي[1]، فيروز صلاحات[1]

ملخص

نتيجة للانتقادات التي وجهت للمعيار IAS 39 عقب الأزمة المالية (2007–2009)، تمت الاستعاضة عنه بالمعيار IFRS 9 الذي يقدم نموذجاً جديداً لتقدير مخصص خسائر القروض (نموذج الخسائر المتكبدة)، الذي يتطلب دمج المعلومات المستقبلية، وذلك إضافة للتاريخية والحالية، في تقدير المخصص، بهدف تحسين توقيت الاعتراف بخسائر القروض. ونظراً لحداثة المعيار، هناك مجموعة قليلة من الدراسات التي اهتمت بالموضوع وأثبتت أن هناك تحسناً في توقيت الاعتراف بخسائر القروض بعد تطبيق المعيار IFRS 9. هذه الدراسة تحاول تقديم دليل جديد حول الموضوع من بيئة مختلفة؛ إذ تفحص أثر تطبيق IFRS 9 على توقيت الاعتراف بخسائر القروض لدى البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي. أظهرت نتائج الدراسة عدم تحسن توقيت الاعتراف بخسائر القروض؛ لأن البنوك ما زالت تعتمد على المعلومات التاريخية والحالية في تقدير المخصص، مما أدى إلى عدم تحقيق مزايا تطبيق IFRS 9. كما بينت النتائج أن هذه البنوك قد تستخدم مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح ورأس المال التنظيمي. لذلك، دعت الدراسة إلى ضرورة تعزيز الرقابة التنظيمية على البنوك لضمان التطبيق الصحيح للمعيار، كما طالبت مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن ينظر بشكل كافٍ إلى البيئات المختلفة عند تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو تعديلها.

الكلمات الدالة: المعيار الدولي للتقارير المالية 9، معيار المحاسبة الدولي 39، مجلس التعاون الخليجي، توقيت الاعتراف بخسائر القروض.

1. المقدمة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2007-2009) تصاعدت الانتقادات الموجهة للمعايير الدولية للتقارير المالية (International Financial Reporting Standards-IFRS)، وتحديداً معيار المحاسبة الدولي (International Accounting Standard- IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"؛ لأنه ساهم في مفاقمة آثار هذه الأزمة (Dong & Oberson, 2022). وتحديداً، فإن تطبيق IAS 39 أدى إلى تأخير الاعتراف بخسائر القروض (Casta et al., 2019). فوفقاً لنموذج الخسائر المتكبدة (Incurred Credit Loss- ICL) الذي يتبناه IAS 39، يتم الاعتراف بخسائر القروض فقط عند تكبد الخسارة وحدوث انخفاض في قيمة الائتمان (Bushman & Williams, 2015; Albrahimi, 2019)، بشرط توفر مؤشر موضوعي مؤيد، مثل مواجهة المقترضين لصعوبات مالية كبيرة (الإفلاس أو أشكال إعادة التنظيم المالي الأخرى)، أو خرق العقد (التخلف عن سداد الفائدة أو أصل القرض)، ولا تؤخذ في الاعتبار الخسائر المتوقعة في المستقبل حتى لو كان من الممكن التنبؤ بها بشكل معقول (Kim et al., 2021).

لذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (The International Accounting Standards Board-IASB) بإجراء مراجعة جوهرية للمحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول المالية وأصدر في العام 2014 المعيار الدولي IFRS 9 "الأدوات المالية" ليحل محل IAS 39 (IFRS, 2023; Mies & Menk, 2023).

1 كلية الأعمال والاتصال، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
muizabualia@najah.edu

تاريخ استلام البحث 2024/1/5 وتاريخ قبوله 2024/6/10.

© 2025 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ولعل أهم ما أحدثه المعيار الجديد هو الاستعاضة عن نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة (ICL) بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss-ECL) الذي يسمح باستخدام قدر أكبر من المعلومات الاستشرافية (Forward-looking) عند احتساب مخصصات خسائر القروض، مثل التوقعات المستقبلية للخسائر ومؤشرات الاقتصاد الكلي، دون انتظار الحدث الموضوعي المؤيد لتكوين المخصص (Kund & Rugilo, 2021)، مما يؤدي إلى الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب (Kim et al., 2021)، ويوفر تحذيرًا مبكرًا لمشاكل القروض (Akins et al., 2017). فالمخصص حسب نموذج ECL يعتمد على إجمالي القروض وليس فقط على القروض المتعثرة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته (López-Espinosa & Penalva, 2023).

إن التوقيت المناسب للاعتراف بخسارة القروض (Loan-loss recognition timeliness-LLRT) يعكس مدى تأثر مخصص خسائر القروض (Loan-loss provision-LLP) الحالي بالتعديلات المستقبلية المتوقعة في القروض المتعثرة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تقليل مخاطر البنوك واستقرار القطاع المصرفي على المدى البعيد (Orbán & Tamimi, 2020; Kyiu & Tawiah, 2023; Beatty & Liao, 2011). إضافة إلى أن دقة توقيت الاعتراف بالخسائر تسهم في إظهار الصورة الحقيقية لأداء البنك المالي (Kim et al., 2021)، مما يزيد من شفافية المعلومات، ويعزز من أهميتها لمستخدمي القوائم المالية، ويرفع من درجة ملاءمتها (Relevance) لقراراتهم، فضلاً عن مساهمته في كشف حالات الإقراض غير المؤهلة (Akins et al., 2017).

إن اعتماد نموذج ECL على المعلومات المتوقعة وفر للإدارة هامشاً كبيراً من التقدير والحكم المهني، الأمر الذي يزيد من مخاطر الاعتماد على تقديرات أقل موضوعية وبالتالي انخفاض LLRT (Bushman & Williams, 2012; Novotny-Farkas, 2016). وقد تستغل البنوك التقدير المتاح في تكوين LLP بشكل انتهازي لتحقيق أهدافها المرتبطة بالأداء وتحقيق شروط رأس المال التنظيمي على حساب جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها لمستخدميها (López-Espinosa & Penalva, 2023). كذلك، من الناحية العملية، قد لا يكون من السهل الحصول على تنبؤات موثوقة حول خسارة الائتمان، وقد يؤدي التشويش في تقديرات LLP إلى تقليل حساسيته لخسائر القروض المستقبلية (Kim et al., 2021)؛ ذلك أن تطبيق ECL يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات الكمية والنوعية، التي تقتضي توفر الأنظمة اللازمة لذلك، وقد تتضمن هذه المتطلبات تعقيدًا ينطوي على تحديات للبنوك (Hassouba, 2021).

اهتمت الدراسات (Akins et al., 2017; Nicoletti, 2018; Albrahimi, 2019; Kyiu & Tawiah, 2023) بتبعات تطبيق معيار IFRS 9 عموما، وأثره على LLRT، على وجه الخصوص، إلا أنها مازالت غير كافية نظراً لحداثة المعيار؛ فلا تزال آثاره غير معروفة جيدًا، وتحظى باهتمام كل الأطراف ذات العلاقة، بمن فيها مستخدمو ومعدو القوائم المالية، والجهات المنظمة، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (López-Espinosa & Penalva, 2023). إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسات تتركز غالباً في بيئات الأسواق المتقدمة ذات العوامل التنظيمية والثقافية والاقتصادية المختلفة عن باقي الاقتصاديات في العالم. كذلك، هناك جدل حول كفاءة تطبيق ECL، وما إذا كان سيعكس بشكل أفضل النمط العام للتراجع أو التحسن في الجودة الائتمانية للأدوات المالية أم إنه سيؤدي إلى سلوك انتهازي للإدارة بسبب التقديرات الذاتية المسموح بها (Hassouba, 2021). فبالنظر إلى أن المعيار يسمح بدمج معلومات متوقعة في تحديد LLP فإن ذلك يجعل تحديد خسائر الائتمان المتوقعة سلاحًا ذا حدين، وبذلك فإن تأثير التحول إلى نموذج ECL على LLRT هو في النهاية مسألة تخضع للاختبار العملي ويصعب توقع اتجاهها مسبقاً (Kyiu & Tawiah, 2023).

تحاول هذه الدراسة أن تسد هذه الفجوة، من خلال تقديم أدلة جديدة من بيئة مختلفة حول أثر احتساب مخصصات خسائر القروض وفق ECL بدلاً من ICL على LLRT لدى البنوك، مع أخذ أهداف البنوك المتعلقة بالأداء وإدارة رأس المال بعين الاعتبار. وتسعى الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق IFRS 9 على جودة LLP، من خلال التركيز على الأسواق الناشئة. وتفحص الدراسة LLRT (جودة تقدير المخصص) لثلاث سنوات (2015–2017) قبل تطبيق IFRS 9 وثلاث سنوات (2018–2020) بعد تطبيقه. وتسعى الدراسة أيضاً إلى تحديد التحديات التي تواجهها البنوك والجهات التنظيمية في تطبيق هذا المعيار وفرص التغلب عليها.

تركز الدراسة على البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس

التعاون الخليجي التي تفتقد حالياً لأي دراسة شاملة لجميع الدول عن آثار تطبيق IFRS 9 فيها (Al-Nsour & Abuaddous, 2023). وتشترك اقتصادات هذه المنطقة في العديد من السمات المشتركة التي تفوق أي اختلافات فيما بينها، وتميزها عن مناطق أخرى في العالم. فهي تتميز باستقرار العملات واستقرار مستويات الأسعار. وتمتد أوجه التشابه أيضاً إلى الجغرافيا والثقافة المشتركة، ومستويات المعيشة المرتفعة والسياسات المنسقة (AL-Muharrami, Matthews & Khabari, 2006). وحسب Krishna (2017)، تعد أسواق هذه المنطقة أسواقاً ناشئة تعمل في إطار ثقافة مالية فريدة؛ إذ إن غالبية الشركات فيها تخضع لسيطرة عائلية مع وجود تداخل بين الملكية والإدارة (Nasser, 2021). كذلك فإن عملية منح الائتمان من البنوك تخضع لاعتبارات غير تقليدية فيما يتعلق بمعدلات الفائدة وتقييم ملاءة المقترضين. ويعد حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي كبيراً إذا قورن بالودائع (Al-Khouri, 2012). في العام 2009، شهدت البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي زيادة كبيرة في حجم القروض المتعثرة نتيجة للأزمة المالية العالمية (Espinoza & Prasad, 2010). ولأن اقتصاديات المنطقة تقوم أساساً على تصدير الطاقة، خاصة النفط والغاز، فإن رد فعل البنوك في دول المنطقة على مؤشرات الاقتصاد الكلي مختلف، وهذا من شأنه تعظيم تأثير المعلومات المتوقعة الخاصة بالاقتصاد الكلي على LLP. من جهة أخرى، فإن تصنيف هذه الدول من حيث سيادة القانون والمساءلة يعد ضعيفاً مقارنة بالدول المتقدمة (WB, 2023)، وهذا من شأنه أن ينعكس على ثقافة الأعمال فيها، وبذلك يؤثر على التزام البنوك بالأنظمة والتعليمات، بما فيها المعايير المحاسبية.

إن نتائج هذه الدراسة من شأنها أن تعزز من التطبيق الصحيح لمعيار IFRS 9 من قبل البنوك، وبذلك تحسين LLRT، مما ينعكس إيجاباً على شفافية القوائم المالية، وبذلك حماية المستثمرين من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات وزيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية. وتساعد النتائج الجهات المنظمة للمصارف ولمهنة المحاسبة في الرقابة على البنوك (Kyiu & Tawiah, 2023)، مما يساهم في استقرار القطاع المصرفي في دول المجلس (Orbán & Tamimi, 2020). إن مساهمة نتائج الدراسة لا تقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي، بل تمتد لتشمل الدول العربية والدول الناشئة الأخرى التي تعيش الظروف نفسها (Abdeljawad et al., 2024; Abu Alia et al., 2024). كذلك هناك بعد دولي للنتائج التطبيقية لهذه الدراسة؛ فعلى خلاف معظم الدراسات، فإنها تقدم أدلة من أسواق غير متقدمة، وبذلك توفر صورة أكثر وضوحاً عن مدى ملاءمة المعايير لجميع البيئات، ومن ثم أخذ ظروف الدول غير المتقدمة بعين الاعتبار بشكل أعمق عند تطوير المعايير الدولية من جانب IASB (Alia, Amarneh & Abdeljawad, 2024; Abu Alia, 2024)؛ إذ إن للعوامل المحيطة مثل الظروف الاقتصادية، والثقافية، والتنظيمية أثراً واضحاً على الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي (Alia, 2010; Alia & Branson, 2011).

في الجزء التالي من الدراسة، تم تطوير الفرضيات وفقاً للدراسات السابقة وللنظريات ذات العلاقة. أما الجزء الثالث فهو يعرض منهجية الدراسة بمختلف مكوناتها. وأما الجزء الرابع فهو يلقي الضوء على النتائج ويناقشها. وأما الجزء الأخير، فيلخص استنتاجات الدراسة وتوصياتها ومحدداتها.

2. الإطار النظري، والدراسات السابقة، وتطوير الفرضيات

تكون البنوك مخصص خسائر القروض (Loan-loss provision-LLP) لمواجهة احتمالية الخسارة والإعسار الناتجة عن تعثر القروض، ويعد المخصص أحد أهم العوامل التي يتم وفقها تقييم القروض المصرفية والتنبؤ بفشل البنوك (Beatty & Liao, 2014). فهو يعكس خسائر الائتمان المتوقعة ويمثل أكبر مستحقات البنك وأكثرها تقديرية (Nicoletti, 2018; Hassouba, 2021). ولهذا المخصص تأثير على الإقراض والمخاطر لدى البنوك، وبذلك على الاستقرار العام للنظام المالي وحماية حقوق أصحاب المصالح (Bushman & Williams, 2012).

1.2 معيار IFRS 9 "الأدوات المالية"

لاحقاً للأزمة المالية التي شهدها العالم في الفترة (2009-2007)، برزت نقاط ضعف معيار IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". لذلك، دعا منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability Forum) في قمة مجموعة العشرين (G20) إلى إعادة النظر في نموذج ICL، الذي يعاب عليه الاعتراف المتأخر بخسائر القروض وعدم التطابق بين توقيت الاعتراف

بمخصصات خسائر القروض وحدوثها (Albrahimi, 2019)، وتمت المطالبة بدمج وتوظيف نطاق أوسع من المعلومات الائتمانية المتاحة عند قياس الخسائر، مما من شأنه زيادة الاستقرار المالي (Jin & Wu, 2022). كذلك أكدت اتفاقية بازل 3 الحاجة إلى تحسين LLRT (Jutasompakorn et al., 2021). من جهة أخرى، أثارت التخفيضات الكبيرة في الإقراض المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية مخاوف من أن يؤدي الاعتماد على المعلومات التاريخية فقط في تكوين مخصصات خسائر القروض المتكبدة (Backward-looking incurred loan loss provisioning) إلى تفاقم التقلبات الدورية (Beatty & Liao, 2011).

بناءً على ذلك، طوّر IASB في العام 2014 نموذجاً استشرافياً (Forward-looking) لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) يتطلب الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول في الوقت المناسب (Jassem et al., 2021)؛ بمعنى أن يتم بشكل دوري الاعتراف بالخسائر من خلال المخصص وعلى مدى عمر الأصل كلما توفرت معلومات تفيد بانخفاض قيمه الأصل (Novotny-Farkas, 2016)، وبذلك يعكس المخصص الفرق بين القيمة الدفترية للقرض وقيمته العادلة. فالاعتراف بالخسارة المتوقعة على مدى عمر الائتمان وقبل الانخفاض الفعلي للقرض يساهم في تكوين مخصصات أكثر سلاسة لانخفاض قيمة الأصول (Dong & Oberson, 2022). هذا يعالج مشكلة رافقت استخدام نموذج ICL، وهي إظهار LLP عند أدنى حد له قبل انخفاض القيمة وزيادته بشكل حاد بعد ذلك. فتقدير الخسائر المتوقعة في الوقت المناسب يجسد ديناميكيات مخاطر الائتمان بأقل قدر من التأخير، وبذلك يتم تعزيز LLRT (Kim et al., 2021). يُعرف IFRS 9 الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على أنها تقدير مرجّح (Probability weighted) لخسائر الائتمان محتملة الوقوع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، أما خسائر الائتمان فهي القيمة الحالية للعجز النقدي المتوقع (KPMG, 2014). وعند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يتطلب المعيار أخذ جميع المعلومات ذات الصلة بعين الاعتبار، بما في ذلك البيانات التاريخية، والظروف الحالية، إضافةً إلى الأحداث المستقبلية المتوقعة، وكذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي (Kund & Rugilo, 2021). ورغم أن المعيار لم يحدد طريقة بعينها لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تاركاً الأمر لإدارة المنشأة (Haq, 2023)، فإنه اشترط معقولية التوقعات وعدم تحيزها، وأن تبنى على معلومات موثوقة ومتاحة دون بذل جهود وتكاليف إضافية، وأن تتم مراعاة القيمة الزمنية للنقود (KPMG, 2014).

من جهة أخرى، أثارت التخفيضات الكبيرة في الإقراض المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية مخاوف من أن يؤدي الاعتماد على المعلومات التاريخية حسب (Backward- ICL looking incurred loan-loss provisioning) إلى تفاقم التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى تكثيف تقلبات دورة الأعمال؛ لأن النموذج يعزز مسايرة (pro-cyclicality) أنشطة البنوك للدورة الاقتصادية (Beatty & Liao, 2011). وعندما لا تستطيع المخصصات استيعاب خسائر الائتمان خلال فترات الركود، يتعين على البنوك الاعتراف بقدر أكبر من الخسائر، مما يؤدي بدوره إلى تقليل كفاية رأس المال وربما يتسبب في قيام البنوك بخفض الإقراض، وبذلك إطالة أمد الانكماش (Bushman & Williams, 2015). بالمقابل، فإن LLRT المناسب يحسن من قدرة البنوك على استيعابها، وتخفيف المخاوف بشأن عدم كفاية رأس المال، وتخفيف القيود المفروضة على الإقراض خلال الأوقات العصيبة، وبذلك التصدي لاحتمال مسايرة الإقراض للدورة الاقتصادية. وعندما تكون الاحتياطيات غير كافية لتغطية خسائر الائتمان، يُطلب من البنوك الاعتراف بمزيد من المخصصات وتقليل كفاية رأس المال (Beatty & Liao, 2011). وبحلول العام 2018، ألزمت جميع المنشآت التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) بتطبيق المعيار الجديد مع استثناء لشركات التأمين التي أجّل تطبيقها للمعيار لحين تطبيق IFRS 17 "عقود التأمين" (Gornjak, 2020).

2. 1.1 الفروقات بين IFRS 9 وIAS 39

تتركز الفروقات بين IFRS 9 وIAS 39 في ثلاثة جوانب رئيسة، تشمل تصنيف الأدوات المالية وفقًا لنموذج أعمال المنشأة، والاعتراف بمخصصات خسائر القروض على أساس الخسائر المتوقعة، ومواءمة معالجة محاسبة التَحوط مع أنشطة إدارة المخاطر (Casta et al., 2019). ووفقاً لمعيار IFRS 9، يتم تصنيف الأصول المالية بناءً على طريقة قياسها بعد الاعتراف الأولي بها، فتشمل طرق القياس التكلفة المطفأة (Amortized cost)، أو القيمة

العادلة من خلال الدخل الشامل (Fair value through other comprehensive income)، أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة(Fair value through profit or loss) (Gope, 2018). ويتم تحديد طريقة القياس، وبالتالي التصنيف على أساس كلٍ من نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية، وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي (IASB, 2010).

وفقاً لنموذج ICL، كان لا بد من توافرت أدلة موضوعية تتمثل في حدث مؤيد (مثل إفلاس المقترضين) لإثبات الخسائر الائتمانية ومخصصاتها. فحتى لو توافرت لدى البنك معلومات تشير إلى احتمالية حدوث خسائر مستقبلية، فإنه لا يتم توظيفها لأغراض قياس مخصصات الخسائر؛ إذ إنه بموجب IAS 39 تحتسب الخسائر وفقاً للمعلومات المتوفرة حتى تاريخ إعداد القوائم (Novotny-Farkas, 2016). بالمقابل، يسمح IFRS 9 باستخدام كم أكبر من المعلومات عند تحديد التوقعات حول خسائر الائتمان. وعلى وجه التحديد، يتم دمج المعلومات من الأحداث الماضية والظروف الحالية بالإضافة إلى التوقعات المعقولة والداعمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (IASB, 2010). والأهم من ذلك أن المعيار الجديد يلغي الحد الأدنى؛ أي متطلبات "الحدث المؤيد" المنصوص عليها في IAS 39 للاعتراف بخسائر الائتمان (Novotny-Farkas, 2016).

2. 1. 2 نموذج انخفاض القيمة (Impairment Model)

إن نموذج انخفاض القيمة الجديد، الذي يقوم على خسائر الائتمان المتوقعة بدلاً من المتكبدة، يعكس بشكل أفضل النمط العام للتغيرات (تدهور أو تحسن) في جودة الائتمان للأدوات المالية التي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي أصول البنك (Albrahimi, 2019). وهناك نسختان لنموذج انخفاض القيمة تعرف أولاهما بالنموذج المبسط (Simplified model) الذي يطبق على الأصول المالية قصيرة الأجل التي تخلو من أي مكون تمويلي جوهري، أما الثانية فهي النموذج العام (General model) الذي يطبق على الأصول المالية التي تحتوي على مكون تمويلي جوهري وتولد عائدات دورية من الفوائد (KPMG, 2014).

وفقاً للنموذج العام، فإن نهج المراحل الثلاث (انظر الجدول (1)) يصنف الأدوات المالية وفقًا لجودتها الائتمانية، الأمر الذي من شأنه الاعتراف التدريجي بالخسائر على مدى دورة حياة القرض، فيتم تصنيف مخاطر الائتمان بناءً على الاحتمال المتزايد للتخلف عن السداد، مما يحد من " التأثير الفجائي" "Cliff-effect" (Jassem et al., 2021)، وهو تعبير يشير إلى الاعتراف بخسائر الائتمان بعد فوات الأوان –بشكل متأخر ومفاجئ– (Kim et al., 2021). تضم *المرحلة الأولى* الأصول المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة عند إعداد التقارير، التي تصنف قروضاً جيدة (Performing loans) طالما لا يوجد تدهور كبير في جودة الائتمان نظراً لأن أقساطها تسدد في موعدها. في هذه المرحلة، يتم الاعتراف بالمخصص الأولي على أساس حدث التخلف عن السداد واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على توقعات التخلف عن السداد (التعثر) المحتملة خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم، على أن يتم في تاريخ كل تقرير إجراء تقييم للمخاطر لتحديد إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (IFRS, 2023; Mies & Menk, 2023). وللانتقال إلى *المرحلة الثانية*، يتم تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان على أساس التغير في الاحتمال التراكمي للتخلف عن السداد على مدى العمر المتبقي، وهذه المرحلة تتضمن الأصول المالية ذات الجودة الائتمانية المتدنية (خطر ائتماني عالٍ) عند الاعتراف الأولي، ولكن دون توفر دليل موضوعي على تدهور قيمتها. ولم يحدد IFRS 9 معايير لانخفاض الجودة الائتمانية، بل ترك هذا الأمر لتقدير الإدارة، على أن تؤخذ بعين الاعتبار جميع أحداث التخلف عن السداد الممكن حدوثها طوال عمر الأصل المتوقع عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (Kim et al., 2021). وإذا توفرت أدلة موضوعية على انخفاض القيمة، مثل الإعسار أو التخلف عن السداد لمدة 90 يومًا أو أكثر، يتم الانتقال إلى *المرحلة الثالثة* التي تشمل القروض المتعثرة، أو – بشكل عام– الأصول المالية التي تدهورت قيمتها. ويتم احتساب الخسائر المتوقعة في هذه المرحلة بطريقة مماثلة لسابقتها. ويتطلب المعيار في هذه الحالة أن يحتسب البنك الفائدة على أساس صافي قيمة القرض وليس إجمالي القيمة كما هو الحال في المراحل السابقة (KPMG, 2014). ويتم الاعتراف بمخصص خسارة القرض في المرحلة الأولى على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا، بينما في المرحلتين الثانية والثالثة، يتم الاعتراف بالمخصص اعتمادًا على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (Novotny-Farkas, 2016). بالمقابل، تنقل

الأصول المالية من مرحلة إلى أخرى بشكل معاكس إذا توفرت مؤشرات تدل على تحسن جودة الائتمان (Albrahimi, 2019).

الجدول (1)
لمراحل الثلاث في نموذج انخفاض القيمة

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
التصنيف	ديون جيدة (Performing)	ضعيفة الأداء (Under-performing)	متعثرة (Non-performing)
الخسائر المتوقعة	(12) شهرًا	كامل العمر	كامل العمر
حساب سعر الفائدة	إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي القيمة الدفترية	صافي القيمة الدفترية

المصدر: Kund and Rugilo (2021).

2. 1. 3 تحديات تطبيق IFRS 9

على الرغم مما رافق تطبيق المعيار IFRS 9 من تحسن في جودة المعالجة المحاسبية لخسائر القروض، فإن هناك صعوبة بالغة قد تواجهها البنوك في تكوين توقعات بشأن الخسائر الائتمانية (Bushman & Williams, 2012; Novotny-Farkas, 2016)، إذ يتطلب ذلك سيناريوهات اقتصادية مختلفة تنطوي على حسابات معقدة وتتطلب بنية تحتية قوية ومرنة، مع تنسيق فعال بين الأطراف ذات العلاقة مثل التمويل وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر والمحللين الاقتصاديين ومسؤولي القروض وغيرهم. ويمكن أن يؤدي الفشل في توفير مثل هذه البنية التحتية إلى تعريض التنبؤات الخاصة بانخفاض قيمة القروض و LLRT للخطر (Kim et al., 2021).

إضافة إلى ذلك، قد تستغل الإدارة هامش التقدير والاجتهاد الكبير في احتساب الخسائر المتوقعة في عمليات إدارة الأرباح (Earnings management)، بهدف تمهيد الدخل (Norouzpour, Nikulin & Downing, 2023). فإدارة الأرباح تتم من خلال تجميع الدخل في فترات الازدهار واستخدامه لتمهيد الأرباح في الأوقات الأقل ازدهاراً، من خلال المبالغة (التقليل) في تقدير LLP عندما يكون من المتوقع أن تكون الأرباح مرتفعة (منخفضة) (Mies & Menk, 2023).

كذلك قد تستخدم البنوك LLP لإدارة رأس المال التنظيمي (Regulatory capital management) ولتلبية الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال للبنوك وفقاً لاتفاقية بازل 3 (Jutasompakorn et al., 2021; Norouzpour, Nikulin & Downing, 2023). ويمثل رأس المال التنظيمي الحد الأدنى لرأس المال الواجب على البنك الاحتفاظ به وفقا للمتطلبات التنظيمية، وتفرضه الجهات المنظمة لضمان قدرة البنوك على استيعاب الخسائر وعلى الاستمرارية، ويتم تحديده بناءً على مجموعة من الاعتبارات مثل حجم البنك، وأنواع أصوله، والمخاطر المرتبطة بها (Neisen & Schulte-Mattler, 2021). فيتعين على البنك أن يحتفظ بمستوى معين من النقد أو الأصول السائلة نسبةً من أصوله المرجحة بالمخاطر لضمان قدرته على التعامل مع الالتزامات (Albrahimi, 2019)، والتقليل من الضغط التنظيمي المرتبط بإدارة البنوك للمخاطر (López-Espinosa & Penalva, 2023; Novotny-Farkas, 2016). وفي هذا السياق، يرى Albrahimi (2020) أن استخدام التقدير المحاسبي لغرض توقع انخفاض قيمة القروض في المستقبل، وهو هدف المعيار الجديد، يزيد من قدرة السوق على ضبط البنوك في إقبالها على المخاطر.

كذلك فإن قدرة الجهات التنظيمية والمدققين على الرقابة واكتشاف الممارسات غير السليمة في تقدير المخصص قد تقل نتيجة التقدير المحاسبي (Accounting discretion) الكبير المتاح للبنوك (Novotny-Farkas, 2016)، وكذلك نتيجة لتعقيد النموذج، مما يؤدي إلى تناقضات محتملة عبر البنوك يمكن أن تؤثر سلبًا على LLRT (Kim et al., 2021). ومن شأن ذلك أن يقلل من شفافية القوائم المالية (Bushman & Williams, 2012)، ومن قابليتها للمقارنة، نظراً لاختلاف طرق احتساب المخصص بين البنوك (Gebhardt, 2016).

ومن المخاوف الشائعة حول IFRS 9 أن النهج الجديد، المستند إلى ECL، يؤدي إلى ارتفاع LLP، مما يؤثر سلبًا على الدخل، وبذلك على رأس المال التنظيمي، الأمر الذي يؤدي إلى

انخفاض الإقراض(López-Espinosa & Penalva, 2023) . إن LLRT وفق ECL يؤثر على التقلبات الدورية للإقراض المصرفي (Cyclicality of bank lending)، مما يؤدي بدوره إلى تضخيم المخاطر النظامية للبنوك ذات رأس المال المنخفض (Bushman & Williams, 2015)؛ ذلك أن البنوك تؤخر الاعتراف بخسائر القروض وتقلل من حجم الائتمان في فترات الركود الاقتصادي لتجنب التعرض إلى أزمات (Beatty & Liao, 2014).

2.2 توقيت الاعتراف بخسائر القروض (Loan-loss Recognition Timeliness)

يعد اعتراف البنوك بخسائر القروض في الوقت المناسب (LLRT) أمراً محورياً في المحاسبة على أساس الاستحقاق (Beatty & Liao, 2014). ويعكس LLRT توجه البنوك لتكوين مخصصات خسائر القروض وتوقيتها بناءً على التوقعات المسبقة للبنك حول تدهور محفظة قروضه في المستقبل (Li et al., 2018). إن الاعتراف المبكر بالخسائر يؤثر سلباً على ربحية البنك ورأسماله التنظيمي، ويمثل إنذاراً مبكراً عن القروض المتعثرة، مما يؤدي إلى تعزيز انضباط السوق (Market discipline) (Bushman & Williams, 2015). فهو آلية لمراقبة الإفراط وضبطه في تحمل المخاطر من قبل البنوك (Stephanou & Stephanou, 2010)، وتتم الاستعانة بها في ظل ازدياد تعقيد نشاطات البنوك وصعوبة الرقابة على عملها بكفاءة تامة. ويتم ذلك بالتأثير المباشر على سلوك البنوك من خلال فرض المزيد من الشفافية التي يمكن استخدامها من المشاركين في السوق لتقييم البنوك بشكل أفضل، وبذلك الاكتشاف المبكر لحالات الإقراض غير المؤهلة، الأمر الذي من شأنه أن يتيح المجال لتصحيح الخطأ من جهة، وكذلك يحد أصلاً من الممارسات الخاطئة عند منح الائتمان من جهة أخرى (Akins et al., 2017).

خلافاً لباقي الصناعات التي تعتمد على أكثر من مؤشر لقياس أداء الشركات، فإن قياس أداء البنوك يعتمد بشكل أساس على مخصصات خسائر القروض (Beatty & Liao, 2014)، كما أن هذه المخصصات تؤدي دورًا حاسمًا في الحفاظ على استقرار البنك ونجاحه، لذلك يطلب المنظمون من البنوك الاحتفاظ بقدر كافٍ من هذه المخصصات (Ozili & Outa, 2017). ويعد LLRT أمراً بالغ الأهمية للاستقرار المالي للاقتصاد بأكمله فهو يعمل على تحسين جودة التقارير المالية، وبذلك مساعدة الأطراف ذات العلاقة على اتخاذ قرارات أكثر استنارة، وضبط أنشطة البنوك التي تنطوي على المخاطر التي يمكن أن تقوض الاستقرار (Bushman & Williams, 2012). وقد أظهرت دراسة Beatty and Liao (2011) أن تأخر البنك في الاعتراف بالخسائر المتوقعة يؤدي إلى انقياده نحو مسايرة التقلبات الدورية (Pro-cyclicality) في عملية الإقراض؛ بمعنى أنه يزيد من حجم الإقراض ويقلل من حجم المخصصات في حالة الازدهار الاقتصادي، في حين يقلل من حجم الإقراض في حالة الركود؛ ويؤثر هذا التأخير على قدرة احتياطيات خسائر القروض على تغطية خسائر الائتمان خلال فترات الركود؛ فعندما يتعذر على احتياطيات خسائر القروض استيعاب خسائر الائتمان في فترة الركود، تتم زيادة حجم المخصصات وتقليل كفاية رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة تقلبات رأس المال، وبذلك تفاقم الركود وزعزعة استقرار الاقتصاد (Beatty & Liao, 2011; Bushman & Williams, 2012). وعلى العكس من IAS 39، فإن IFRS 9 يعترف بأعلى مستوى من LLP في الأوقات الجيدة (Novotny-Farkas, 2016)، وهو ما يعني ضمناً الاعتراف بخسائر أقل في الأوقات السيئة (López-Espinosa & Penalva, 2023).

2. 3 الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي فحصت أثر استخدام ECL على توقيت الاعتراف بخسائر القروض والجوانب الأخرى ذات العلاقة. فقد توصل Hassouba (2021) إلى أنّ تطبيق ECL أثر بشكل إيجابي على LLRT إجمالًا، إلّا أنّ حجم التأثير اختلف من بنك لآخر، وفقاً لمدى فاعلية آليات الحوكمة. كذلك بين Dong and Oberson (2022) و Beatty and Liao (2011) وجود علاقة إيجابية بين LLP والتغيرات في القروض المتعثرة. وقدم Albrahimi (2020) أدلة تشير إلى انخفاض اعتماد LLP على المحددات "الموضوعية" السابقة، وبين أنّ هناك عوامل أخرى أصبحت تؤثر على هذا المخصص، كما لاحظ وجود انخفاض في القدرة على مراقبة سلوكيات البنوك وضبطها، خاصة في ظل تمهيد الدخل العالي. بالتطبيق على مجموعة من البنوك في الاتحاد الأوروبي. وتوصل Kund and Rugilo (2021) إلى أن IFRS 9 نجح في تقليل الزيادات المفاجئة في الخسائر، لكن على

حساب خسائر الائتمان المتوقعة "التحميل المبكر". ونتيجة لذلك، فإن القروض الأقل ضماناً تتكبد تكاليف أعلى عند الاعتراف الأولي بها. وبذلك أصبحت جودة الأصول أكثر أهمية في ظل المعيار الجديد. وأكد Beatty and Liao (2014) أهمية التغيرات في القروض المتعثرة، والتغير في إجمالي القروض، وحجم البنك، وعوامل الاقتصاد الكلي في التنبؤ بمخصص خسائر القروض. هذا إضافة إلى أن IFRS 9 يحسن من توقيت الاعتراف بالخسائر، كما وجد Kyiu and Tawiah (2023) أنه يقلل من مخاطر البنوك.

توصل Kim et al. (2023) إلى أن LLRT أصبح أفضل بعد تطبيق ECL نتيجة لدمج الظروف الاقتصادية المحلية المستقبلية. كذلك أصبحت معلومات القوائم المالية أكثر تطلعية وكمية، وقلت حالات التخلف عن سداد القروض، خاصة لدى البنوك التي تستثمر بشكل أكبر في أنظمة المعلومات ذات الصلة، والبنوك الأكبر حجمًا. ومن خلال مقارنة LLRT بين بنوك الدول التي تتبنى IFRS 9 وتلك التي لا تتبناه، بينت نتائج Kim et al. (2021) أن LLRT تحسن بشكل كبير بعد التحول إلى نموذج ECL، خاصة لدى البنوك التي تنخرط في قدر أكبر من المخاطرة والتي كانت تسجل خسائر أقل في القروض قبل التحول، وكذلك لدى البنوك الخاضعة لمخصصات أكبر بعد التحول. ووجد أيضاً أن اعتماد IFRS 9 يخفف من التقلبات الدورية (Pro-cyclicality) للإقراض المصرفي وتحمل المخاطر (Risk-taking). بالمقابل، ومن خلال دراسة البنوك في 27 دولة، أثار Bushman and Williams (2012) مخاوف من أن المكاسب الناجمة عن الحد من التقلبات الدورية قد يطغى عليها فقدان الشفافية الذي يضعف انضباط السوق وزيادة استخدام القرارات المتحفظة من جانب البنوك.

استنتج Jutasompakorn et al. (2021) وجود زيادة في استخدام البنوك لمخصصات خسائر القروض التقديرية لأغراض إدارة رأس المال وانخفاض في استخدام هذه المخصصات لأغراض تمهيد الدخل. إضافة إلى ذلك، تبين أن LLRT قد تحسن. وبدوره فقد توصل Sultanoğlu (2018) إلى أن تطبيق ECL يؤدي إلى زيادة في مخصصات الخسارة وانخفاض نسبة رأس المال الإجمالي للبنوك. ووجد Bojar and Olszak (2022) أن نمو الإقراض أصبح أكثر حساسية لمستويات نسبة رأس المال بعد تطبيق ECL، مما من شأنه أن ينعكس على سلوك البنوك واستقرارها المالي. فالبنوك التي أظهرت مستويات أعلى من نسبة رأس المال ومن الإفصاح هي وحدها القادرة على تقديم المزيد من القروض الجديدة. كذلك استنتج Novotny-Farkas (2016) أن IFRS 9 يزيد من قيمة LLP بما يتوافق بشكل أوثق مع الخسارة التنظيمية المتوقعة. وخلص إلى أن الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية يقلل من تراكم الخسائر والمبالغة في تقدير رأس المال التنظيمي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم متطلبات الإفصاح الموسعة وفق IFRS 9 في زيادة فعالية انضباط السوق، وبذلك تعزيز الاستقرار المالي. ولتحقيق فوائد تطبيق المعيار، أكدت الدراسة على أهمية دور الجهات التنظيمية في متابعة تطبيق IFRS 9 بشكل صحيح، دون التدخل المفرط الذي ينطوي على خطر الإضرار بنزاهة التقارير المالية. وأفادت نتائج Mechelli and Cimini (2021) أن تحقيق مزايا IFRS 9 يتطلب توافر حوكمة شركات عالية الجودة وبيئة سليمة لحماية المستثمرين. وأضاف Nicoletti (2018) أن الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب يزداد كلما زادت جودة التدقيق الخارجي وشدة الرقابة التنظيمية.

وقد أكد López-Espinosa and Penalva (2023) أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى زيادة في LLRT، وبينت الدراسة أن الآثار السلبية المترتبة على تطبيق IFRS 9 تنبع من حقيقة أن أهداف الهيئات التنظيمية المتمثلة في الاستقرار المالي تختلف عن أهداف واضعي المعايير المحاسبية الذين يهتمون بالتمثيل العادل في القوائم المالية. وحسب Bushman and Williams (2012)، توفر القوائم المالية المعلومات لمستخدميها، خاصة المستثمرين، لغايات اتخاذ القرارات، بينما تسعى الجهات الناظمة لأنشطة البنوك إلى حماية النظام المالي ككل عن طريق الحد من تكرار الأزمات النظامية وخفض تكلفتها.

في دول مجلس التعاون الخليجي، بينت نتائج Abuaddous (2023) أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى زيادة في مخصصات القروض والقروض المتعثرة وخسائر انخفاض القيمة، إلا أن الزيادة غير دالة إحصائياً. بدوره، وجد Nasser (2021) أن اعتماد معايير IFRS لم يؤدِ إلى تحسين جودة التقارير المالية في دول مجلس التعاون الخليجي. وعزت الدراسة ذلك إلى ضعف الالتزام بمتطلبات IFRS في هذه الدول بسبب ضعف آليات الحوكمة في

الشركات وضعف البيئة المؤسسية والبنية التحتية المحاسبية والثقافة السائدة التي تقوم على السرية العالية، لافتاً إلى أن مجرد اعتماد معايير محاسبية عالية الجودة لا يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية ما لم تتم معالجة نقاط الضعف المؤسسية ومشاكل الحوافز الإدارية. أخيراً، بينت نتائج Ahmed (2022) أن تطبيق IFRS 9 من جانب بنوك دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، لكنه زاد من مخاطر الائتمان.

بناءً على ما تم استعراضه، نتوقع أن LLRT سيتحسن بعد تطبيق IFRS 9؛ بمعنى أن البنوك ستقوم بالاعتراف بخسائر القروض كلما توافرت معلومات تتوقع حدوث خسارة دون الانتظار حتى تتوافر أدلة موضوعية. وبذلك، فإننا نفترض الآتي:

H1: إن تطبيق البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي للمعيار IFRS 9 حسَّن من توقيت الاعتراف بخسائر القروض.

3. منهجية البحث

3. 1 مجتمع الدراسة وعينتها

تغطي الدراسة البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي. وقد انخرطت هذه الدول في عملية طويلة الأمد من التكامل السياسي والاقتصادي منذ عقود؛ بهدف تقديم عملة موحدة تحت رعاية نظام مصرفي مركزي (Abuaddous, 2023). وقد تم اختيار القطاع المصرفي بالتحديد؛ لأن البنوك هي الأكثر تأثراً بمعيار IFRS 9 (Mechelli & Cimini, 2021)، هذا عدا عن الدور المهم الذي يؤديه هذا القطاع في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو (Grassa & Gazdar, 2014). وقد شملت الدراسة جميع البنوك المدرجة في بورصات عينة الدراسة، بشرط عدم اندماجها أو تصفيتها أو توقيفها عن التداول (Abuaddous, 2023)، وكذلك بشرط توافر البيانات اللازمة خلال الفترة بين عامي 2013 و2021. وقد تم استخدام بيانات سنوات 2013 و2014 و2021 في عملية تكوين المتغيرات التي تحتاج إلى فترات إبطاء أو تقديم زمني، بينما شمل التحليل النهائي السنوات 2015–2020؛ أي ثلاث سنوات قبل تطبيق المعيار وثلاث سنوات بعد تطبيقه. ومن أصل 65 بنكاً، بلغ عدد البنوك التي شملتها الدراسة 50 بنكًا موزعة على دول مجلس التعاون الخليجي حسب ما هو ظاهر في الجدول (2).

الجدول (2)
عينة الدراسة

الدولة	عدد البنوك المدرجة	عدد البنوك في عينة الدراسة
عمان	7	6
البحرين	9	7
السعودية	10	8
الإمارات	17	13
قطر	13	7
الكويت	9	9
المجموع	65	50

3. 2 البيانات وقياس المتغيرات

تم الوصول إلى البيانات اللازمة لنمذجة توقيت الاعتراف بخسائر القروض من خلال استخراجها يدوياً من التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، التي توفرها المواقع الإلكترونية لهذه البورصات. كذلك تم الاعتماد على البيانات التي يوفرها البنك الدولي لقياس المتغيرات الكلية المتعلقة بالدول. هذه البيانات وظفت في قياس المتغيرات الآتية:

1.2.3 المتغير التابع: مخصص خسائر القروض (LLP)

إن توقيت الاعتراف بخسائر القروض (LLRT) يعبر عن سرعة استجابة مخصصات خسائر القروض (LLP) الحالية للتعديلات المستقبلية في القروض المتعثرة (NPL) (Beatty & Liao, 2014: Kim et al., 2021)؛ فهي تعتمد على فكرة Craig Nichols et al. (2009) التي تفيد أنّ توقيت الاعتراف بالخسائر في البنوك يكون أنسب (More timely) إذا حصل قبل، أو بالتزامن مع تحول القروض إلى متعثرة (Non-performing). لذلك فإن المتغير التابع في هذه الدراسة هو مخصص خسائر القروض (LLP) (López-Espinosa & Penalva, 2023). وقد تم قياس هذا المتغير بنسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول (Albrahimi, 2019).

3. 2 .2 المتغيرات المستقلة

يفحص نموذج الدراسة العلاقة بين مخصصات خسائر القروض والتغيرات في القروض المتعثرة (Δ NPL) السابقة والحالية والمستقبلية التي تمثّل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة (Mies & Menk, 2023). ذلك أن التغيرات في القروض المتعثرة للفترة القادمة تعد مؤشراً موضوعياً لخسائر الائتمان المتوقعة في المستقبل، فإن المتغير (ΔNPL_{t+1}) يقيس حساسية LLP الحالية لخسائر القروض المحتملة المستقبلية، مما يتوافق مع التوجيهات التنظيمية بأن يتم تقدير الخسارة المتوقعة على مدى العمر بالاستناد إلى توقعات معقولة. ويعكس المتغير (ΔNPL_t) استخدام البنوك للمعلومات الحالية عند تقدير مخصص خسائر القروض، بينما تم إدراج المتغيرات (ΔNPL_{t-2} وΔNPL_{t-1}) للتعبير عن استخدام البنوك للمعلومات التاريخية في تقدير المخصص (Kim et al., 2021). لذلك تم استخدام التغير في مستوى القروض المتعثرة (ΔNPL) (في الفترة نفسها وفي الفترة اللاحقة والفترة السابقة ولفترتين سابقتين) كمحددات للمخصص المعترف به من البنك، وبذلك صلاحية هذه المخصصات لتحديد الجودة الائتمانية لمحفظة قروض البنك (Albrahimi, 2019).

3. 2 .3 المتغيرات الضابطة

بعد استعراض العديد من الدراسات السابقة، تبين أن هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قيمة مخصص خسائر القروض لدى البنوك. هذه العوامل تم دمجها في نموذج الدراسة كمتغيراتٍ ضابطة، وتشمل:

1.3.2.3 الأرباح قبل مخصص خسائر القروض (EBLLP): يمثل هذا المتغير المهم توجه البنك للاستفادة من هامش التقدير العالي الذي وفره IFRS 9 للقيام بإدارة الأرباح. ويتم حسابه عن طريق قسمة الأرباح قبل مخصص خسائر القروض للفترة t على إجمالي القروض للفترة t-1 (Hassouba, 2021; Mies & Menk, 2023; Nicoletti, 2018). ويتسق المعامل الإيجابي (Positive coefficient) بين EBLLP وLLP مع فرضية تمهيد الدخل (Albrahimi, 2019).

2.3.2.3 حجم البنك (Size): تمت إضافة هذا المتغير ليعكس حقيقة أن البنوك ذات الأحجام المختلفة قد تتعرض لآليات رقابة مختلفة وربما تشريعات مختلفة (Beatty & Liao, 2014; Kyiu & Tawiah, 2023). وقد تم قياسه عن طريق اللوغاريثم الطبيعي للأصول في نهاية السنة (Hassouba 2021; Mies & Menk, 2023; Alia & Mardawi, 2021; Abdeljawad & Abed-Rabu, 2019).

3.3.2.3 نسبة رأس المال (Capital ratio): قد تستخدم البنوك LLP لإدارة رأس المال التنظيمي Regulatory capital management، لذلك أدرج هذا المتغير لضبط هذا السلوك (Mies & Menk, 2023). وهذه النسبة تساوي حقوق الملكية للفترة t مقسومة على إجمالي الأصول للفترة t-1 (Hassouba, 2021).

4.3.2.3 قبل/بعد تطبيق المعيار (Post): أضيف هذا المتغير الوهمي للتمييز بين فترة ما قبل تطبيق المعيار IFRS 9 وما بعد تطبيقه، وهو يساوي واحدًا للفترة بعد 1 يناير 2018، وصفراً للفترة السابقة لذلك التاريخ (Mies & Menk, 2023; Albrahimi, 2019). إن العنصر الأكثر أهمية هو تفاعل هذا المتغير مع التغير في مخصص خسائر القروض ($Post\Delta NPL_{t+1}$)؛ إذ إن قيمة معامله في فترة ما بعد تطبيق المعيار تشير إلى أثر IFRS 9 على توقيت الاعتراف بالخسائر. فإذا كانت قيمة معامل هذا المتغير مهمة إحصائياً وموجبة، يعني ذلك أن تطبيق المعيار يؤدي إلى توقيت أفضل للاعتراف بالخسائر LLRT مقارنة بفترة ما قبل التطبيق، وهو هدف نموذج ECL المتمثل في أن تعكس خسائر انخفاض القيمة المسجلة اليوم كمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في المستقبل (Kim et al., 2021).

3. 2. 3. 5 معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth): للتعبير عن الواقع الاقتصادي للدولة، تم إدخال GDP growth المحسوب على أساس الأسعار الثابتة بالعملة المحلية متغيراً ضابطاً (Mies & Menk, 2023; Kyiu & Tawiah, 2023)، واستخدمت بيانات الحسابات القومية المنشورة من البنك الدولي لقياس هذا المتغير (WB, 2023).

3. 2. 3. 7/6 سيادة القانون (Rule of law) والمساءلة وصوت الجمهور (Voice and accountability): أضيف هذان المتغيران لقياس أثر الثقافة التنظيمية السائدة المتعلقة بالإشراف على البنوك ومتابعة التزامها بتطبيق التعليمات والأنظمة، بما فيها المعايير المحاسبية (Mies & Menk, 2023). ويعكس متغير سيادة القانون مدى الثقة بقواعد المجتمع – مثل جودة إنفاذ

العقود، والحقوق، وقوة القضاء– ومدى الالتزام بها. أما بالنسبة للمساءلة، فهي تعبر عن الهامش المتاح للمواطنين فيما يتعلق باختيار حكومتهم، إضافة إلى حرية التعبير والإعلام وتكوين الجمعيات. وقد تم استخدام بيانات سيادة القانون والمساءلة المتوفرة ضمن بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي (WB, 2023). ويلخص الجدول (3) متغيرات الدراسة، من حيث نوعها وطريقة قياسها.

الجدول (3)
متغيرات الدراسة: نوعها، وطريقة قياسها

المتغير	الرمز	نوع المتغير	المقياس
مخصص خسائر القروض	LLP_{it}	تابع	مخصص خسائر القروض للبنك i في الفترة t، مقسوماً على إجمالي الأصول.
التغير في القروض المتعثرة	$\Delta NPL_{t\pm i}$	مستقل	مثلا تقيسΔNPL_{t+1} التغير في القروض المتعثرة من الفترة t إلى t+1، مقسوماً على إجمالي القروض للفترة t، وعلى هذه الشاكلة يتم احتساب الرموز المشابهة.
نسبة الأرباح إلى إجمالي القروض	$EBLLP_t$	ضابط	الأرباح قبل مخصص خسائر القروض، مقسومة على إجمالي القروض.
قبل/بعد المعيار	Post	ضابط	متغير وهمي، يعطى 1 لفترة ما بعد التطبيق عام 2018 و0 لما قبلها.
حجم البنك	Size	ضابط	اللوغاريثم الطبيعي للأصول في نهاية السنة.
نسبة رأس المال	Capital Ratio	ضابط	حقوق الملكية للفترة t، مقسومة على إجمالي الأصول.
معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي	GDP growth	ضابط	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي حسب بيانات البنك الدولي.
سيادة القانون	Rule of Law	ضابط	مؤشر يتراوح من 2.5- إلى 2.5 منشور من قبل البنك الدولي
المساءلة وصوت الجمهور	Voice and Accountability	ضابط	مؤشر يتراوح من 2.5- إلى 2.5 منشور من قبل البنك الدولي

3. 3 نموذج الدراسة

تقوم فكرة الدراسة على اختبار طبيعة المعلومات التي يتم استخدامها في تقدير مخصص خسائر القروض؛ فيفترض أن يعكس هذا المخصص، حسب ECL، المعلومات الجديدة الحالية والمتوقعة للقروض المتعثرة. وقد تم قياس المعلومات الجديدة من خلال التغير في القروض المتعثرة وليس من خلال مستوى القروض المتعثرة؛ إذ إن المستوى يعكس طبيعة الصناعة بشكل عام، بينما التغير يعني وجود معلومة جديدة أدت إلى هذا التغير وهي ما يجب أن ينعكس على المخصص. كذلك تم استخدام التغير في القروض المتعثرة للفترة اللاحقة مؤشراً موضوعياً لقياس المعلومات المتوقعة لدى البنك؛ فأفضل مقياس موضوعي لتوقعات البنك المستقبلية اليوم هو المعلومات التي حدثت فعلاً في الوقت اللاحق (المستقبل).

بناءً على ذلك، وقياسًا على مجموعة من الدراسات السابقة (Bushman & Williams, 2012; Beatty & Liao, 2014; Nicoletti, 2018)، فقد تم استخدام النموذج الآتي لاختبار الفرضية وقياس أثر تطبيق المعيار على توقيت الاعتراف بالخسائر:

$$LLP_{it} = \beta_0 + \beta_1 Post * \Delta NPL_{t+1} + \beta_2 Post * \Delta NPL_t + \beta_3 Post * \Delta NPL_{t-1} + \beta_4 Post * \Delta NPL_{t-2} + \beta_5 \Delta NPL_{t+1} + \beta_6 \Delta NPL_t + \beta_7 \Delta NPL_{t-1} + \beta_8 \Delta NPL_{t-2} + \beta_9 \text{Post} + \beta_{10} EBLLP_t + \beta_{11} Size_t + \beta_{12} Capital\ Ratio_t + \beta_{13} GDP\ Growth + \beta_{14} Rule\ of\ Law + \beta_{15} Voice\ and\ Accountability + \varepsilon$$

حيث βi تمثل معاملات الانحدار، ε حد الخطأ العشوائي، والمتغيرات المفسرة هي كما تظهر في الجدول (2).

4. التحليل والنتائج

يعرض هذا الجزء نتائج تحليل البيانات التي تشمل الإحصاء الوصفي، وتحليل الارتباط، ونتائج تقدير نموذج الدراسة واختبار فرضيتها.

4. 1 الإحصاء الوصفي

يظهر الجدول (4) المؤشرات الوصفية للمتغيرات خلال فترة الدراسة (2015-2020) التي تشمل كلاً من المتوسط الحسابي، والقيم العليا والدنيا، والانحراف المعياري، إضافة إلى عدد المشاهدات. نلاحظ أن المتوسط الحسابي لنسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول يساوي 0.035. وإذا نظرنا إلى المتغيرات التي تقيس نسبة التغير في القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (ΔNPL)، نجد أن متوسط هذه النسبة في الفترة المستقبلية (ΔNPL_{t+1}) يبلغ 0.007، أما في الفترة الحالية (ΔNPL_t) فقد كان المتوسط الحسابي 0.001-. وبالنسبة للفترات السابقة، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لِـ (ΔNPL_{t-1}) و(ΔNPL_{t-2}) بلغ −0.001 و0.002 على التوالي. وتتوافق إحصائيات هذه المتغيرات عمومًا مع تلك الواردة في الدراسات السابقة (Kim et al., 2021; Beatty & Liao, 2011: Bushman & Williams, 2012).

الجدول (4)

المؤشرات الوصفية للمتغيرات

Variable	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Observations
LLP_T	0.035	0.100	0.000	0.081	300
ΔNPL_{T+1}	0.007	0.518	-0.087	0.044	300
ΔNPL_T	-0.001	0.120	-0.847	0.064	300
ΔNPL_{T-1}	-0.001	0.878	-1.329	0.117	300
ΔNPL_{T-2}	0.002	1.446	-1.408	0.147	300
Post	0.500	1.000	0.000	0.501	300
EBLLP	0.023	0.129	-0.014	0.014	300
Size	18.010	20.760	14.730	1.159	300
Capital	0.147	0.329	0.044	0.036	300
GDP Growth (%)	0.863	6.787	-8.855	3.582	300
Rule of Law	0.471	0.978	-0.021	0.285	300
Voice and Accountability	-1.173	-0.605	-1.843	0.329	300

4. 2 الارتباط

للتأكد من خلو النموذج من مشاكل الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، تم استخدام مصفوفة الارتباط، كما في الجدول (5)، حيث يتبين أن أعلى قيمة ارتباط بين المتغيرات المستقلة كانت 0.59 (أقل من 0.8)، مما يعني عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي. وتتفق الارتباطات بشكل عام مع تلك الواردة في الدراسات السابقة مثل Albrahimi (2019).

ويرتبط LLP بشكل إيجابي كبير مع EBLLP ورأس المال، بما يتوافق مع فرضية تمهيد الدخل ومع فكرة أن البنوك الأكثر ملاءة تكون مخصصات خسائر القروض فيها أكبر. كذلك فإن LLP يرتبط ارتباطًا إيجابيًا مع ΔNPL لنفس الفترة ولفترة سابقة، بما يتوافق مع فكرة أن البنوك تقدر مخصصاتها اعتماداً على البيانات الحالية والسابقة.

الجدول (5)
مصفوفة الارتباط

Correlation	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
(1) LLP_T	1.000										
(2) ΔNPL_{T+1}	-0.021	1.000									
(3) ΔNPL_T	0.045	0.019	1.000								
(4) ΔNPL_{T-1}	0.050	-0.010	-0.496	1.000							
(5) ΔNPL_{T-2}	-0.002	-0.018	-0.005	-0.590	1.000						
(6) EBLLP	0.423	0.027	-0.032	-0.002	-0.012	1.000					
(7) Size	-0.161	-0.050	0.021	-0.054	-0.012	0.203	1.000				
(8) Capital	-0.151	0.014	-0.018	0.012	-0.011	0.289	-0.006	1.000			
(9) GDP Growth	-0.070	0.145	-0.088	-0.046	0.038	0.131	-0.112	0.109	1.000		
(10) Rule of Law	0.150	0.018	0.028	0.052	-0.005	0.066	-0.083	0.025	0.019	1.000	
(11) Voice and Account	0.149	0.021	-0.004	0.063	-0.019	-0.012	-0.119	-0.192	-0.159	-0.040	1.000

4. 3 نتائج تحليل الانحدار

يعرض الجدول (6) نتائج ستة نماذج لاختبار العلاقات المفترضة في هذه الدراسة. النماذج الثلاثة الأولى تبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع دون التمييز بين فترة ما قبل تطبيق المعيار وما بعده. أما في النماذج الثلاثة الأخيرة، فقد تمت إضافة متغير معدل (Post) لاختبار وجود اختلاف بين متوسط المتغير التابع قبل تطبيق المعيار وبعده، كما تمت إضافة متغيرات تمثل تفاعل المتغير Post مع التغير في قيمة القروض المتعثرة في الفترة نفسها وفي الفترة اللاحقة ولفترتين سابقتين لتحديد كيفية اختلاف تأثير هذه المتغيرات على قيمة مخصص خسائر القروض بعد تطبيق المعيار عما قبله.

وقد تم تقدير النماذج بثلاث طرق مختلفة. النموذج الأول والرابع تم تقديرهما باستخدام النموذج المجمع؛ إذ لم تتم إضافة أي أثر عشوائي أو ثابت للنموذج، ولكن لمعالجة آثار (Heteroscedasticity and autocorrelation) فقد تم احتساب الأخطاء العشوائية باستخدام الطريقة المحصنة لوايت (White robust standard errors). وفي النموذجين الثاني والخامس، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة التقديرية (EGLS) للتغلب على المشاكل السابقة ذاتها لإمكانية عدم نجاح الطريقة الأولى في معالجة آثار هذه المشاكل بشكل كافٍ، بينما في النموذجين الثالث والسادس تم استخدام الأثر الثابت للبنوك مع احتساب الأخطاء العشوائية باستخدام الطريقة المحصنة لوايت. وقد تم استخدام الأثر الثابت بناءً على نتيجة اختبار هوسمان (Hausman test) لتحديد طبيعة الأثر الذي يلائم البيانات بين الأثر الثابت والأثر العشوائي.

يظهر اختبار (F-statistics) أن النماذج كافة دالة إحصائياً،

لكن بقدرات تفسيرية متفاوتة كما يظهر من قيمة (Adjusted R-square). فبينما يفسر النموذجان الأول والرابع 35.7% و37.6% من التغيرات في المتغير التابع، استطاع النموذجان الثاني والخامس تفسير 44.6% و49.4% من هذا التغير، أما النموذجان الثالث والسادس ففسرا 66.4% و68% من التباين في المتغير التابع، على التوالي.

الجدول (6)
تقدير نماذج الانحدار

Dependent Variable: LLP_T						
	Pooled panel least square	**Panel EGLS (Cross-section weights)**	**Cross-section fixed effects**	**Pooled panel least square**	**Panel EGLS (Cross-section weights)**	**Cross-section fixed effects**
Variable	**Model 1**	**Model 2**	**Model 3**	**Model 4**	**Model 5**	**Model 6**
ΔNPL_{t+1}	-0.008	-0.011	**-0.029****	-0.005	-0.002	**-0.020****
	(0.006)	(0.007)	(0.011)	(0.004)	(0.008)	(0.007)
ΔNPL_t	**0.022****	**0.018*****	0.0002	**0.017****	0.005	-0.001
	(0.009)	(0.005)	(0.003)	(0.008)	(0.007)	(0.008)
ΔNPL_{t-1}	**0.014****	**0.013*****	0.002	**0.008***	0.002	-0.001
	(0.007)	(0.004)	(0.002)	(0.005)	(0.005)	(0.005)
ΔNPL_{t-2}	0.007	**0.006***	0.0004	0.004	0.001	-0.001
	(0.005)	(0.003)	(0.001)	(0.004)	(0.004)	(0.002)
ΔNPL_{T+1}*Post				0.008	**-0.052****	-0.049
				(0.066)	(0.026)	(0.041)
ΔNPL_T*Post				0.011	**0.049****	-0.025
				(0.043)	(0.024)	(0.029)
ΔNPL_{T-1}*Post				0.179	**0.109*****	**0.147****
				(0.122)	(0.027)	(0.050)
ΔNPL_{T-2}*Post				0.068	**0.064****	0.030
				(0.074)	(0.026)	(0.047)
Post				0.0002	0.0004	-0.0001
				(0.001)	(0.0005)	(0.001)
EBLLP	**0.507*****	**0.395*****	**0.373****	**0.527*****	**0.423*****	**0.389****
	(0.138)	(0.035)	(0.130)	(0.141)	(0.035)	(0.129)
Size	**-0.003*****	**-0.002*****	**0.008****	**-0.003*****	**-0.002*****	**0.009***
	(0.001)	(0.0002)	(0.003)	(0.001)	(0.000)	(0.004)
Capital	**-0.098*****	**-0.061*****	**-0.135****	**-0.090*****	**-0.059*****	**-0.127****
	(0.030)	(0.007)	(0.048)	(0.025)	(0.007)	(0.044)
GDP Growth	**-0.0004****	**0.0004*****	-0.0001	-0.0003	**-0.0003*****	-0.00005
	(0.0002)	(0.0001)	(0.0001)	(0.0002)	(0.0001)	(0.0002)
Rule of Law	**0.004***	**0.003*****	0.006	0.002	**0.002****	0.005
	(0.002)	(0.001)	(0.005)	(0.002)	(0.001)	(0.006)

Voice and Accoun.	0.002	**0.002*** **	0.009	**0.003***	**0.003*** **	**0.012***
	(0.002)	(0.001)	(0.006)	(0.001)	(0.001)	(0.006)
C	**0.064*** **	**0.048*** **	**-0.121***	**0.059*** **	**0.040*** **	-0.133
	(0.013)	(0.004)	(0.059)	(0.012)	(0.004)	(0.082)
R-squared	0.378	0.464	0.731	0.408	0.519	0.749
Adjusted R-squared	0.357	0.446	0.664	0.376	0.494	0.680
F-statistic	17.580***	25.034***	11.037***	13.024***	20.455***	10.944***
Durbin-Watson stat	0.812	1.054	1.747	0.834	1.046	1.790
Total panel (balanced) Observations	300	300	300	300	300	300
	White diagonal standard errors & covariance		White cross-section standard errors & covariance	White diagonal standard errors & covariance		White cross-section standard errors & covariance

تم اختبار أثر التغير في القروض المتعثرة (Δ NPL) على قيمة مخصص خسائر القروض (LLP) في أربعة أزمنة، لاحقة (ΔNPL_{t+1}) ومتزامنة (ΔNPL_t) وسابقة لسنة تكوين المخصص والسنة التي تسبقها (ΔNPL_{t-2} وΔNPL_{t-1}). وقد أظهر التحليل وجود علاقة سالبة بين التغير في القروض المتعثرة في الفترة اللاحقة وقيمة المخصص الحالية وفقاً لنتائج النماذج الثلاثة، إلا أن العلاقة المعنوية قدمها النموذج الثالث؛ فبلغ معامل الانحدار 0.029-. وهذا يعني أن البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي لا تأخذ المعلومات المستقبلية المتعلقة بالقروض المتعثرة بعين الاعتبار عند تكوين مخصص خسائر القروض. وبالمقابل، فإن التغير في القروض المتعثرة له علاقة موجبة مع قيمة المخصص في الفترة المتزامنة، حيث بينت نتائج الانحدار أن معامل الانحدار حسب النموذج الأول والنموذج الثاني يبلغ 0.022 و0.018، على التوالي، الأمر الذي يدل على أن قيمة المخصص تتأثر طردياً بالتغيرات التي تطرأ على القروض المتعثرة؛ الأثر الإيجابي نفسه تم رصده عند فحص أثر التغيرات السابقة في القروض المتعثرة. فكان للتغير في الفترة السابقة أثر موجب على قيمة المخصص في الفترة الحالية، بمعامل انحدار 0.014 للنموذج الأول و0.013 للنموذج الثاني. بل لقد ظهر الأثر الموجب في النموذج الثاني للتغير في قيمة القروض المتعثرة من فترتين سابقتين على قيمة المخصص في الفترة الحالية.

أما من حيث كيفية تغير تأثير هذه المتغيرات بعد تطبيق المعيار عما قبله، فتظهر النماذج الثلاثة الأخيرة نتائج التقاطع بين التغير في القروض المتعثرة بأزمنتها المختلفة وبين المتغير الوهمي الذي يميز بين فترة ما بعد التطبيق وبين فترة ما بعده. فتظهر نتيجة هذا التقاطع سالبة مع التغير في القروض المتعثرة في الفترة اللاحقة ($\Delta NPL * \text{Post}_{+1}$)؛ فقد كانت قيمة معامل الانحدار وفقا للنموذج الخامس 0.052−، وبما أن التغير الأصلي كان سالباً أيضاً، فإن النتيجة السالبة للتقاطع تعني أن العلاقة السالبة قد تعمقت بعد تطبيق المعيار. أما التقاطع بين فترة ما بعد تطبيق المعيار والتغير في القروض المتعثرة في الفترة المتزامنة ($\Delta NPL * \text{Post}_T$) والفترة السابقة ($\Delta NPL * \text{Post}_{-1}$) ومن فترتين سابقتين ($\Delta NPL * \text{Post}_{-2}$)، فقد كانت نتائجه موجبة. لقد تبين سابقاً أن المخصص في الفترة الحالية يزداد كلما كانت قيمة القروض المتعثرة الحالية والسابقة أكبر، وهنا تعني نتيجة التقاطع الموجبة أن العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات وبين المخصص قد أصبحت أقوى بعد تطبيق المعيار. من جهة، هذا يشير إلى استمرار البنوك في الاعتماد على المعلومات الحالية والتاريخية عند تقديرها للمخصص بعد تطبيق المعيار. ومن جهة أخرى، فإن تعزيز هذه العلاقة قد يعني أن البنوك استخدمت فرص التقدير الممنوحة في المعيار لغايات أخرى مثل زيادة مخصصات خسائر القروض أو تخفيضها للتأثير على

أرباح البنك، وبذلك على مكافآت الإدارة (Norouzpour, Nikulin & Downing, 2023; Casta et al., 2019; Haq, 2023)، أو على كفاية رأس المال وبالتالي على رأس المال التنظيمي المطلوب (Novotny-Farkas, 2016; Norouzpour, Nikulin & Downing, 2023). هذا ما تأكد من خلال النتائج المرتبطة بالمتغيرات EBLLP و Capital Ratio التي ستتم مناقشتها لاحقاً.

هذا يعني أن تطبيق البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي للمعيار IFRS 9 لم يحقق الأهداف الكاملة التي من أجلها تم إصداره؛ فلم نرصد توجهاً للاعتماد على المعلومات المستقبلية المتوقعة. وفي الوقت الذي تنسجم فيه هذه النتائج، كلياً أو جزئياً، مع نتائج Ahmed (2022) و Abuaddous (2023) في دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها لا تتفق مع ما توصل له الكثيرون مثل Kim et al. (2021) و Mies and Menk (2023). وربما يعود ذلك إلى قصور البيئة التنظيمية والرقابية؛ إذ إن تصنيف هذه الدول من حيث سيادة القانون والمساءلة يعد ضعيفاً (WB, 2023). وقد أكد López-Espinosa and Penalva (2023) أهمية الإشراف الكافي والفعال على البنوك لضمان الاستفادة من مزايا IFRS 9، وأوضحا أن اختلاف مستوى الإشراف بين الدول يؤدي إلى نتائج غير متسقة. يضاف إلى ذلك أن تعقيد النموذج يجعل من الصعب على الجهات الإشرافية والمدققين اكتشاف التقديرات غير السليمة للمخصصات. فقد بين Novotny-Farkas (2016) أن الفوائد المحتملة للمعيار تعتمد بشكل كبير على تطبيقه الصحيح والمتسق عبر الدول، مما يتطلب دوراً فاعلاً من الجهات التنظيمية للتأكد من تطبيق IFRS 9 بشكل سليم. وإضافة إلى الرقابة التنظيمية، فقد أكد Nicoletti (2018) أهمية وجود تدقيق خارجي ذي جودة عالية لضمان صحة تطبيق المعيار وتحقيق مزاياه. بدوره، أفاد Hassouba (2021) أن العلاقة الإيجابية بين LLP و NPL تتطلب فاعلية ممارسات الحوكمة؛ إذ إن تحقيق مزايا IFRS 9 يقتضي توافر حوكمة شركات عالية الجودة وبيئة سليمة لحماية المستثمرين (Mechelli & Cimini, 2021). وحسب Kim et al. (2021)، فإنه كلما تم تطبيق IFRS 9 بشكل صحيح، فإن ذلك يعزز من تحسين LLRT؛ ذلك أن تحقيق أهداف IFRS 9، كغيره من المعايير، يتطلب التزاماً عالياً من الشركات بمتطلباته ومتابعة فاعلة من الجهات المشرفة (More enforced)، وهذا ينسجم مع النتائج المتعلقة بأثر متغير سيادة القانون Rule of law. كذلك يحتاج تطبيق نموذج ECL إلى درجة كبيرة من التطور لتقدير الخسائر المتوقعة؛ فهذه التقديرات تتطلب خبرة وتنسيقاً فعالاً بين إدارات البنوك ذات العلاقة، قد لا توفرها العديد من البنوك (Bushman & Williams, 2012; Novotny-Farkas, 2016).

ومن الممكن أيضاً أن اعتماد الدول المشمولة بالدراسة على تصدير الطاقة بشكل أساسي أثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل صعّب من مهمة قراءة هذه المؤشرات على إدارات البنوك، وأخذها بعين الاعتبار عند تكوين المخصص، خاصةً في ظل حداثة المعيار نسبيّا، وصعوبة تطبيق محتوياته. فالأرقام تدل إما على عدم استخدام البنوك للمعلومات المستقبلية عند تقدير المخصص، أو على أنها تفشل في استخدامها؛ بمعنى أن تقديراتها وتوقعاتها للمستقبل في غير مكانها. أما متوسط قيمة المخصص نفسه فلم يختلف بعد تطبيق المعيار عما كان قبله كما يظهر من نتيجة المتغير الوهمي (post). الأمر الذي ينسجم مع النتائج أعلاه بعدم تأثر المخصص بتطبيق IFRS 9.

انسجاماً مع ما أفادت به نتائج الدراسات السابقة مثل Norouzpour, Nikulin and Downing (2023) و Mies and Menk (2023)، تظهر النتائج أن الأرباح قبل مخصص خسائر القروض (EBLLP) تؤثر إيجاباً على قيمة المخصص في النماذج كافة. وقد تكون في هذا إشارة إلى أن البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي تستخدم مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح؛ أي إنه عندما يجد البنك أن أرباحه قليلة، فإنه يقوم بتقليل المخصص للتخفيف من خسارته، والعكس بالعكس. إن من شأن ذلك إضعاف انضباط السوق حسب Bushman and Williams (2012). وقد يعزز هذه النتيجة ما أشرنا إليه من عدم فاعلية التنظيم والرقابة في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي لم يؤدِ إلى تحسين LLRT بعد تطبيق IFRS 9.

حجم البنك قدم تأثيراً مختلطاً؛ فقد ظهر له تأثير سلبي في أربعة نماذج؛ بمعنى أن البنوك الأكبر حجماً تسجل مخصصات أقل لخسائر الديون، ولكن ظهر أثره موجباً في نموذجين، مع ملاحظة أن هذا الأثر بالرغم من كونه دالاً إحصائياً، فهو ضئيل من الناحية الاقتصادية.

أما متغير نسبة رأس المال (Capital Ratio)، فقد كان أثره سالباً على مخصص خسائر القروض في النماذج كافة؛ إذ

تحتسب البنوك ذات ملاءة رأس المال الأكبر مخصصات أقل لخسائر القروض. وهذه أيضاً إشارة إلى استغلال البنوك للمخصصات لمقابلة نسبة رأس المال المطلوبة حسب بازل 3 وحسب البنك المركزي لكل دولة. وتتوافق هذه العلاقات مع الدراسات السابقة مثل Norouzpour, Nikulin and Downing (2023).

بالنسبة للمتغيرات الكلية، فقد بينت النتائج أثراً عكسياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي على المخصص؛ فالبنوك تحتسب مخصصات أقل كلما ارتفع النمو في الاقتصاد كما هو متوقع. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة مثل Kim et al. (2021). أما بالنسبة لسلطة القانون، فقد ظهر أثرها موجباً في ثلاثة نماذج ولم يظهر لها أثر في باقي النماذج. إن الأثر الموجب يعني أنه كلما ارتفعت سيطرة القانون وسلطته في الدولة، فإن المصارف تضع مخصصات أكبر تحسباً للخسائر. أخيراً، فإن مؤشر صوت الجمهور والمحاسبة يؤثر بشكل موجب في أربعة نماذج؛ بمعنى أنه كلما ارتفع هذا المؤشر وضعت المصارف مخصصات أكبر تحسباً للخسائر. وهذا يعزز ما تمت الإشارة له آنفاً من أهمية الإشراف والمتابعة في عملية تطبيق IFRS 9 وتحقيق مزايا تبنيه.

تساهم هذه الدراسة في الأدبيات من خلال تقديم تحليل مباشر للتغيرات في LLP الناتجة عن تبني مفهوم ECL. وعلى الرغم من وجود أبحاث ونماذج تهدف إلى التنبؤ بتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على مخصصات خسائر القروض للبنوك، فإن هذه الدراسة هي من بين أولى الدراسات التي تقدم أدلة تجريبية على ذلك باستخدام عينة من البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي. فنحن لم نرصد تحسناً في توقيت الاعتراف بخسائر القروض بعد تطبيق IFRS 9 عما كان عليه الحال قبل تطبيق المعيار. وتشكل هذه النتائج إنذاراً مبكراً لكل من الجهات التنظيمية، والبنوك، ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

حسب Nasser (2021)، فإن غياب الاستعداد المطلوب على مستوى الشركات وعلى المستوى التنظيمي وضعف آليات الحوكمة والإشراف يعيق تطبيق IFRS في دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا ينسجم مع نتائج دراستنا التي تشير إلى ضرورة تحسين عملية تطبيق المعيار IFRS 9 من البنوك والالتزام بمتطلباته بشكل أفضل. وعلى الجهات المنظمة لعمل البنوك ولمهنة المحاسبة أن تكثف من فاعلية الرقابة، وأن تنشر ثقافة الامتثال للأنظمة والمعايير المحاسبية وممارسات الحوكمة الرشيدة لدى البنوك؛ لأن التطبيق السليم لنموذج ECL يحتاج إلى إشراف فعال من مجلس إدارة البنك واللجان التابعة له (Hassouba, 2021; Mechelli & Cimini, 2021). وعلى البنوك، من جهة أخرى، أن توفر المعارف والخبرات والبنية التحتية الضرورية لتسهيل التعامل مع المعلومات المستقبلية وتكوين توقعات وفقاً لها. بذلك، يتحسن الاستقرار المالي وتصبح القوائم المالية للبنوك أكثر ملاءمة وموثوقية (Kim et al., 2021).

إن نتائج الدراسة يمكن تعميمها فقط في البيئة التي طبقت فيها وعلى البيئات المشابهة من حيث العوامل الاقتصادية والثقافية والتنظيمية، وقد لا تصلح للتعميم على بيئات أخرى. في السياق نفسه، تعد النتائج دليلاً جديداً يوجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو زيادة الاهتمام بالاختلافات بين دول العالم عند تطوير المعايير الدولية للتقارير المالية؛ إذ إن ذلك من شأنه أن يضمن الإجماع الدولي على المعايير وعلى صلاحيتها للبيئات كافة.

5. الاستنتاجات

نظراً للآثار السلبية التي رافقت تطبيق نموذج الخسائر المتكبدة (ICL) وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39، فقد تم إلغاؤه من مجلس معايير المحاسبة الدولية وأصدر المعيار IFRS 9 بديلاً له، وهو يقدم نموذجاً جديداً لتقدير مخصص خسائر القروض. ووفق النموذج الجديد (نموذج الخسائر المتوقعة)، يتم دمج المعلومات المستقبلية المتوقعة في تقدير مخصص خسائر القروض إضافة إلى المعلومات التاريخية والحالية، وذلك بهدف تحسين توقيت الاعتراف بخسائر القروض. وقد بينت معظم الدراسات التي اهتمت بالموضوع، على قلتها، أن استخدام النموذج الجديد قد حسّن من توقيت الاعتراف بخسائر القروض.

في هذه الدراسة، تم البحث عن دليل إضافي حول تحقيق مزايا المعيار الجديد من بيئة مختلفة، فتم التركيز على البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي. وبالاعتماد على 300 مشاهدة، أفادت النتائج أن توقيت الاعتراف بخسائر القروض لدى البنوك المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي لم يتحسن، وأن هذه البنوك تعتمد فقط على المعلومات التاريخية والحالية في تقدير المخصص، الأمر الذي يشير إلى

أن تحقيق مزايا المعيار الجديد يرتبط بالبيئة التي يتم فيها تطبيقه، كما بينت النتائج أن هذه البنوك قد تستخدم المخصص لإدارة الأرباح ورأس المال التنظيمي.

هذه النتائج تستدعي ضرورة تعزيز الرقابة التنظيمية على البنوك، مما من شأنه تحسين تطبيق البنوك للمعيار IFRS 9 لضمان تحقيق النتائج المستهدفة، وبذلك تحسين الاستقرار المالي. فالبورصات والبنوك المركزية بحاجة إلى تكريس جهودها بهدف رفع فاعلية الرقابة التنظيمية، ونشر ثقافة الامتثال للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بما فيها المعايير المحاسبية وممارسات الحوكمة الرشيدة لدى البنوك. ومن المفيد أيضاً التركيز على تعليم معدي القوائم المالية وتعريفهم بمتطلبات المعيار IFRS 9 وتطبيقاتها. كذلك فإن على البنوك أن تتأكد من توافر المعارف والخبرات والبنية التحتية اللازمة للتعامل مع المعلومات المستقبلية وتكوين توقعات وفقا لها. كذلك توصي الدراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات البيئية بين دول العالم بشكل أكثر عمقاً عند إصداره للمعايير الدولية للتقارير المالية أو عند تعديلها؛ إذ إن من شأن ذلك أن يضمن الإجماع الدولي على المعايير وعلى صلاحيتها للبيئات كافة.

إن نتائجنا يمكن الأخذ بها فقط في البيئة التي طبقت فيها وفي البيئات المشابهة من حيث العوامل الاقتصادية والثقافية والتنظيمية، ويمكن تعميمها عليها فقط، وقد لا تصلح للتعميم على بيئات أخرى. لذلك، من المفيد أن يتم في الدراسات المستقبلية فحص آثار المعيار مجدداً مع أخذ الاختلافات بين الدول من حيث الجوانب الثقافية والتنظيمية بعين الاعتبار، وأن يتم التطبيق على عدد أكبر من الدول. كذلك يتوجب التركيز على جودة التدقيق وفاعلية ممارسات الحوكمة في البنوك وتأثيرها على توقيت الاعتراف بالخسائر. كذلك نوصي بفحص مستوى الالتزام بمتطلبات المعيار IFRS 9 في دول مجلس التعاون الخليجي وأثره على توقيت الاعتراف بخسائر القروض.

المراجع

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Abu Alia, M., Dwekat, A., Jarrar, A., Makhool, L., Douglus, T., & Esteiteh, R. (2024). Corporate governance and the value relevance of accounting information: Evidence from the Palestine exchange. In: *Artificial Intelligence and Economic Sustainability in the Era of Industrial Revolution 5.0* (pp. 323-335). Cham: Springer Nature Switzerland.

Ahmed, K. M. O. (2022). The impact of IFRS 9 adoption on information asymmetry, liquidity risk, and credit risk of commercial banks: A comparative study. *Accounting Research Journal, 9* (2), 708-769.

Akins, B., Dou, Y., & Ng, J. (2017). Corruption in bank lending: The role of timely loan-loss recognition. *Journal of Accounting and Economics, 63* (2-3), 454-478.

Albrahimi, A. (2019). *Loan-loss provisioning and market discipline: Evidence from the IFRS 9 adoption*. Available at SSRN 3488058.

Abdeljawad, I., & Abed-Rabu, K. (2019). Capital-structure determinants of Palestinian corporations. *Jordan Journal of Business Administration, 15* (3), 269-283.

Abdeljawad, I., Abu Alia, M., & Demand, M. (2024). Financing constraints and corporate investment decisions: Evidence from an emerging economy. *Competitiveness Review: An International Business Journal, 34* (1), 208-228.

Abuaddous, M. (2023). The implementation of IFRS 9 in Gulf banks: Using the GMM and the difference-in-differences with multiple time-period approaches. *Journal of Islamic Accounting and Business Research.*

Abu Alia, M., Abdeljawad, I., Rashid, M., & Frehat, R.A. (2024). Small-firm auditing using the analytical procedures (APs) in a politically challenging context. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 17* (2), 328-344.

Alia, M. (2010). *The impact of environmental factors on the adoption of international financial reporting standards (IFRSs) in the Arab world.* Unpublished Doctoral Dissertation. Vrije Universiteit Brussel.

Alia, M., & Branson, J. (2011). Environmental obstacles associated with the adoption of IFRSs in the Arab world: Evidence from Jordan. *World of Accounting Science (Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi), 13* (1), 23-85.

Alia, M.A., & Mardawi, Z. (2021). The impact of ownership structure and board characteristics on corporate social responsibility disclosed by Palestinian companies. *Jordan Journal of Business Administration, 17* (2), 254-277. https://doi.org/10.1234/jjba.2021.254

Alia, M.A., Amarneh, K., & Abdeljawad, I. (2024). The relevance of IFRS accounting information: Evidence from a pure IFRS environment. *An-Najah University Journal for Research-B (Humanities), 38* (5), 987-1018. https://doi.org/10.1234/anujrb.2024.987

Al-Khouri, R. (2012). Bank characteristics and liquidity transformation: The case of GCC banks. *International Journal of Economics and Finance, 4* (12).

Al-Muharrami, S., Matthews, K., & Khabari, Y. (2006). Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system. *Journal of Banking & Finance, 30* (12), 3487-3501.

Beatty, A., & Liao, S. (2011). Do delays in expected loss recognition affect banks' willingness to lend? *Journal of Accounting and Economics, 52* (1), 1-20.

Beatty, A., & Liao, S. (2014). Financial accounting in the banking industry: A review of the empirical literature. *Journal of Accounting and Economics, 58* (2-3), 339-383.

Bojar, P., & Olszak, M.A. (2022). The impact of IFRS 9 on the link between lending and the capital ratio in publicly-traded banks in Poland. *Journal of Banking and Financial Economics, 1* (17), 60-73.

Bushman, R.M., & Williams, C.D. (2012). Accounting discretion, loan-loss provisioning, and discipline of banks' risk-taking. *Journal of Accounting and Economics, 54* (1), 1-18.

Bushman, R.M., & Williams, C.D. (2015). Delayed expected loss recognition and the risk profile of banks. *Journal of Accounting Research, 53* (3), 511-553.

Casta, J.F., Lejard, C., & Paget-Blanc, E. (2019, August). The implementation of IFRS 9 in the banking industry. In: *EUFIN 2019: The 15th Workshop on European Financial Reporting*.

Craig Nichols, D., Wahlen, J.M., & Wieland, M.M. (2009). Publicly-traded *versus* privately-held: Implications for conditional conservatism in bank accounting. *Review of Accounting Studies, 14* (1), 88-122. https://doi.org/10.1007/s11142-008-9070-5

Dong, M., & Oberson, R. (2022). Moving toward the expected credit-loss model under IFRS 9: Capital transitional arrangement and bank systematic risk. *Accounting and Business Research, 52 (*6), 641-679. https://doi.org/10.1080/00014788.2022.2053364

Espinoza, M. R. A., & Prasad, A. (2010). *Nonperforming loans in the GCC banking system and their macroeconomic effects*. International Monetary Fund.

Gebhardt, G. (2016). Impairments of Greek government bonds under IAS 39 and IFRS 9: A case study. *Accounting in Europe, 13* (2), 169-196. https://doi.org/10.1080/17449480.2016.1179783

Gope, A. (2018). Classification and measurement of financial instruments: IFRS. *International Journal of Creative Research Thoughts, 6* (1), 2320-2882. https://ijcrt.org/papers/IJCRT1801362.pdf

Gornjak, M. (2020). Literature review of IFRS 9 and its key parameters. *Management, 20*, 22-35. https://doi.org/10.5937/ management2002022G

Grassa, R., & Gazdar, K. (2014). Financial development and economic growth in GCC countries: A comparative study between Islamic and conventional finance. *International Journal of Social Economics, 41* (6), 493-514. https://doi.org/10.1108/IJSE-12-2012-0155

Haq, Q.F. (2023). Earnings and capital management through loan loss provisions in Indonesian banks after IFRS 9 implementation. *Jurnal Akuntansi dan Keuangan*

Indonesia, 20 (1), 4-19. https://doi.org/10.20885/jaki.vol20.iss1.art2

Hassouba, K. (2021). The impact of the expected credit-loss model under IFRS 9 on loan-loss recognition timeliness: Early evidence from the Egyptian banks. *The Scientific Journal for Research and Studies, 2* (1), 243-273. https://doi.org/10.21608/sjrs.2021.163783

IFRS Foundation. (2023). *IFRS*. https://www.ifrs.org

Jassem, S., Razzak, M.R., & Sayari, K. (2021). The impact of perceived transparency, trust, and skepticism towards banks on the adoption of IFRS 9 in Malaysia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8* (9), 53-66.

Jin, Q., & Wu, S. (2022). Shifting from the incurred to the expected credit-loss model and stock price crash risk. *Journal of Accounting and Public Policy*. Advance online publication. https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2022.107014

Jutasompakorn, P., Lim, C.Y., Ranasinghe, T., & Yong, K.O. (2021). Impact of Basel III on the discretion and timeliness of banks' loan-loss provisions. *Journal of Contemporary Accounting & Economics, 17 (*2), 100255.

Kim, J.B., Ng, J., Wang, C., & Wu, F. (2021). The effect of the shift to an expected credit-loss model on loan-loss recognition timeliness. *SSRN*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3490600

Kim, S., Kim, S., Li, R., & Kleymenova, A. (2023). Current expected credit losses (CECL) standard and banks' information production. *SSRN*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3925798

KPMG. (2014). *First impressions: IFRS 9 financial instruments*. https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2014/09/First-Impressions-O-201409-IFRS-9-Financial-Instruments.pdf

Krishna, S. (2017). *IFRS 9 ready for impact*. Deloitte. Fall, 46-51.

Kund, A.-G., & Rugilo, D. (2021). Does IFRS 9 increase financial stability? *SSRN*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3282509

Kyiu, A., & Tawiah, V. (2023). IFRS 9 implementation and bank risk. *Accounting Forum*, 1-25. https://doi.org/10.1080/01559982.2023.2238498

Li, X., Ng, J., & Saffar, W. (2018). *The effect of timely loan loss recognition in the banking system on firms' debt structure*.

López-Espinosa, G., & Penalva, F. (2023). Evidence from the adoption of IFRS 9 and the impact of COVID-19 on lending and regulatory capital in Spanish banks. *Journal of Accounting and Public Policy, 42* (4), 107097.

Mechelli, A., Cimini, R., & Sforza, V. (2020). *Is IFRS 9 better than IAS 39 for investors' decisions? Evidence from the European context at the beginning of the transition year*.

Mies, M., & Menk, M.T. (2023). Can accounting regulation strengthen resilience? The impact of IFRS 9 adoption on loan-loss provisioning and bank behavior. *The Impact of IFRS 9*.

Nasser, N. S. K. (2021). *IFRS adoption, political connections, family firms and earnings quality: The case of the GCC region*. Doctoral dissertation, Griffith University.

Neisen, M., & Schulte-Mattler, H. (2021). The effectiveness of IFRS 9 transitional provisions in limiting the potential impact of COVID-19 on banks. *Journal of Banking Regulation, 22* (4), 342-351.

Nicoletti, A. (2018). The effects of bank regulators and external auditors on loan-loss provisions. *Journal of Accounting and Economics, 66* (1), 244-265.

Norouzpour, M., Nikulin, E., & Downing, J. (2023). IFRS 9, earnings management and capital management by European banks. *Journal of Financial Reporting and Accounting.*

Novotny-Farkas, Z. (2016). The interaction of the IFRS 9 expected-loss approach with supervisory rules and implications for financial stability. *Accounting in Europe, 13* (2), 197-227.

Orbán, I., & Tamimi, O. (2023). The impact of IFRS 9 on financial reporting during Covid-19 from the point of view of experts in Europe. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 17* (4), 21-36.

Ozili, P.K., & Outa, E. (2017). Bank loan-loss provisions

research: A review. *Borsa Istanbul Review, 17* (3), 144-163.

Stephanou, C., & Stephanou, C. (2010). *Rethinking market discipline in banking: Lessons from the financial crisis*. World Bank.

Sultanoğlu, B. (2018). Expected credit-loss model by IFRS 9 and its possible early impacts on European and Turkish banking sector. *Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi, 20* (3), 476-506.

World Bank. (2023). *World Bank data*. Retrieved from https://data.worldbank.org/